



إلى السيد وزير

الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والتشغيل والكفاءات

المحترم

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال شفهي آني حول:

معايير الحوار الاجتماعي مع النقابات ومدى التزام الحكومة بمخرجاته

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد

السيد الوزير المحترم،

يكتسي الحوار الاجتماعي أهمية قصوى على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا السياق التزمت الحكومة بعقد جولتين للحوار في السنة، الأولى قبل إعداد مشروع قانون المالية والثانية قبل فاتح ماي، غير أن إقصاء منظمات نقابية جادة وذات مصداقية من هذا الحوار والتنصل من الالتزامات المتفق عليها مع نقابات أخرى من طرف حكومة ترفع شعار الدولة الاجتماعية يفرغ هذه الآلية من محتواها ويؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات، فضلا عما يخلفه ذلك من احتقان اجتماعي.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم عن:

– الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل فتح باب الحوار مع المنظمات النقابية الجادة والمسؤولة؟

– الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل ضمان تنفيذ الالتزامات المتفق بشأنها؟ وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء: المستشارين البرلمانيين

السطي خالد - علوي لبنى